النمو السكاني والأوزان الزائدة يهددان الأرض

المجلس الوطني للسكان - إشراف/ الأمانة العامة

باريس/ متابعات:

أوضحت دراسة جديدة لباحثين بريطانيين نشرت مؤخرا أنه إذا باتت أوزان جميع سكان الأرض توازي متوسط وزن الأميركيين، فسيرتفع الطلب على المواد الغذائية بما يوازي مليار شخص.

ولفتت الدراسة إلى أن البعض يعتبر ازدياد النمو السكاني من سبعة مليارات نسمة في العام 2011 إلى تسعة مليارات نسمة مرتقبة في العام 2050 من أكبر التهديدات التي تلقي بظلالها على الكوكب. وتدعو إلى النظر إلى وزن كل فرد، فضلا عن تأثير الوزن الزائد الذي بات آفة منتشرة على الطلب على المنتجات الغذائية.

وبحسب الدراسة التي نشرت في المجلة البريطانية «بي أم سي بابليك هيلث»، فإن الحاجة إلى الطاقة وبالتالي إلى الغذاء تختلف باختلاف عدد الأشخاص وأيضا باختلاف متوسط الوزن العام. فكلما ثقل الجسم، احتاج إلى مزيد من الطاقة للتحرك. وبالاستناد إلى معطيات منظمة الصحة العالمية، قدر باحثون من جامعة «لندن سكول أوف هايدجين أند تروبيكل ميديسن» إجمالي وزن سكان العالم البالغين بـ287 مليون طن (معطيات من العام 2005 شملت 4.6 مليار شخص تخطت أعمارهم الخامسة عشرة). ويبلغ متوسط الوزن على الأرض 62 كيلوجراما، لكن هذا المعدل يختلف بصورة ملحوظة بين منطقة وأخرى مع 57.7 كيلوجرام في آسيا و60 كيلوجراما في إفريقيا و70 كيلوجراما في أوروبا و74 كيلوجراما في أوقيانيا و80 في أميركا الشمالية، بحسب ما جاء في الدراسة.

وبصورة إجمالية، يعزى حوالي 15 مليون طن إلى زيادة الوزن و(3.5)مليون طن إلى البدانة. والتفاوت ملحوظ في هذا الإطار إذ إن (55 ٪) من سكان أوروبا يعانون وزنا زائدا، مقابل الربع في آسيا وثلاثة أرباع في أميركا الشمالية.

وقد احتسب الباحثون أنه عندما توازي أوزان سكان الأرض معدل مؤشر الكتلة الجسدية السائد في الولايات المتحدة الذي يساوي(28.7) يزداد إجمالي وزن سكان الأرض 58 مليون طن، أي ما يساوي وزن حوالي 935 مليون نسمة على الأرض. وقال آين روبيرتس أحد القيمين على هذه الدراسة لوكالة فرانس برس «عندما يتكلم الناس عن الأرض وعن عدد الأشخاص الذين في وسعهم العيش عليها، غالبا ما يفكرون في النمو السكاني ويتهمون سكان البلدان الفقيرة بالتكاثر بصورة مفرطة». وأوضح الباحث أنه من غير الصائب الاكتفاء باحتساب عدد الأشخاص الواجب إطعامهم، من دون أخذ أوزان هؤلاء الأشخاص بالاعتبار.

وصرح «ينبغي أيضا توجيه أصابع الاتهام إلى السكان الذين يعانون وزنا زائدا في البلدان الغنية»، وختم قائلا إن المسألة «لا تقتصر على التنظيم الأسري في إفريقيا».

مشاركون في الندوة العلمية حول الإدمان والاكتئاب وحقوق المريض النفسي يتحدثون لـ (14 أكتوبر) :

أمام الجميع التزامات تجاه المريض النفسي .. والصحة النفسية بحاجة إلى قانون

د. عبد الباري دغيش

د.عبدالرحمن القباطي

د. احمد محمد مكي

د. عبد المجيد الخليدي

د.جميلة محمد ناصر

عقدت نهاية الأسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء على مدى يومين الندوة العلمية الثامنة للجمعية الطبية اليمنية لاختصاصيي الأمراض النفسية والعصبية حول الإدمان والاكتئاب وحقوق المريض النفسي .

وخلال الورشة التي حضرها عدد من الاختصاصيين والمهتمين والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة تمت مناقشة مسودة قانون الصحة النفسية وإثرائها بالنقاش والملاحظات القيمة ..صحيفة (14أكتوبر) التقت خلال فعاليات الندوة بعدد من المشاركين واستمعت إلى آرائهم حول موضوع الندوة ومشروع قانون الصحة النفسية وخرجت بالآراء التالية :

لقاءات/ بشير الحزمي

الدكتور عبد المجيد الخليدي رئيس الجمعية قال إن أمام الجميع التزامات تجاه المريض النفسي والصحة النفسية بحاجة إلى قانون لأن المريض النفسي بحاجة إلى رعاية واهتمام والى علاج حتى تصان كرامته وتحفظ حقوقه.

وأضاف : هناك اعتقاد في المجتمع بأن المريض النفسي فيه شيء من المس الشيطاني وهذه ثقافة خاطئة موروثة وقد آن الأوان لنتخلى عن هذا الموروث السلبي. وهنا يبرز دور وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والتربية والتعليم من اجل إزالت هذه الوصمة من المريض النفسي.

وقال: إن الجمعية ستعمل جاهدة لتدريب كوادر محلية متخصصة في الأمراض العصبية والعقلية والنفسية لتغطية عموم محافظات الجمهورية. والعمل على تحرير المريض النفسي من الثقافات الخاطئة ، مؤكداً أهمية صدور قانون الصحة النفسية .

فجوه تشريعية

الدكتور عبد الباري دغيش عضو مجلس النواب قال لاشك في أن هناك فجوة تشريعية فيما يتعلق بالصحة النفسية والعقلية وهذه الفجوة بحاجة إلى تغطية وموضوع الصحة النفسية ما زال يعاني من وجود دخلاء ويتم التعاطي مع المطبقين الشعبيين ومتدخلين كثر ومعاناة المريض النفسي من مسألة الوصم والتمييز وهذه بحد ذاتها لا تساعد على أن تكون هناك صحة نفسية ملائمة مرضي عنها داخل المجتمع.

وأضاف أن الصحة النفسية جانب مهم من جوانب الصحة ومعظم الدراسات تتحدث عن أن الاضطرابات النفسية أساسا منتشرة بشكل كبير ، وربما في العام 2020 حسب توقعات منظمة الصحة العالمية يصير مرض الاكتئاب هو المرض الأول في العالم . و الدراسات الآن تتحدث عن أن 50 ٪ من السكان هم مصابون بالاكتئاب المستتر أو الاكتئاب الظاهر لكن تكثر الاضطرابات النفسية والحالات الذهنية وحالات الاكتئاب وحالات الاضطراب الوجدانية بشكل كبير مع زيادة الاضطرابات السياسية وزيادة استياء الوضع الاقتصادي في المجتمع وبالتالي العناية بالصحة النفسية أمر في غاية الأهمية . وعندما يتم الحديث عن موضوع الإدمان وهو مرض يندرج أيضا ضمن الاضطرابات النفسية مع وجود عوامل أخرى ليس في بلادنا مراكز لمكافحة الإدمان مع انتشار ظاهرة الإدمان بشكل أوسع خاصة في الفترة الأخيرة.

وقال: لقد اطلعنا على مشروع قانون الصحة النفسية وبالإمكان تبني هذا المشروع من قبلي شخصيا أو من قبل لجنة الصحة العامة والسكان في مجلس النواب وسننسق مع وزارة الصحة العامة والسكان وربما احتجنا إلى عقد جلسات استماع مع منظمات المجتمع المدني ومع الناس المعنيين بالصحة النفسية والعقلية على طريق إشراك المجتمع في صناعة القرار التشريعي وهو بالتأكيد سيحظى بموافقة وقبول من قبل المجلس ومن حيث المبدأ نحن مع وجود قانون جديد خاص بالصحة النفسية لأنه أساسا ليس هناك قانون من قبل وأيضا نحن مع تطوير التشريع النافذ الذي صدر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي حول مكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات الإدمان.

توعية المجتمع

ويقول الدكتور احمد محمد مكي عضو مجلس الشورى نائب رئيس الجمعية أن الهدف من عقد هذه الندوة توعية المجتمع بأهمية الصحة النفسية لان الصحة النفسية الآن هي من المكونات الأساسية والمهمة في صحة الإنسان ونحن عندنا معتقدات خاطئة حول الصحة النفسية أنها (سحر أو جن أو عين) والشيء الذي نود أن نوضحه هنا أن هناك مرضا حقيقيا في المخ ناتج عن تغير كيميائي وكهربائي في المخ وإذا استطاع الطبيب أن يعطي العلاج المناسب للمريض فهو سيحل المشكلة ويعود المريض إلى طبيعته فعالا في المجتمع ونافعا . ولذلك العلاج النفسي هو علاج فعال ومقنع ومعظم الناس الذين يمرضون هم في سن الإنتاج والعمل فإذا أعدناهم للعمل فإنهم سيحافظون على أسرهم ومجتمعهم وسيكونون نافعين للمجتمع.

وأضاف أن القانون هو حماية للمريض النفسي لأن الكثير من المرضى النفسيين يستغلون وتهان كرامتهم وتصادر حقوقهم وبالتالي القانون سينظم العلاقة بين المريض والمعالج بحيث انه يحمي المريض من الاستغلال وسوء الاستعمال .

وأوضح أن مجلسي الشورى والنواب سيسعيان لإخراج هذا القانون بحيث لا نطيل من معاناة المريض النفسي .

جانب مهم

الدكتورة جميلة محمد ناصر من الرعاية الصحية الأولية بمحافظة عدن قالت إن عقد هذه الندوة لمناقشة مسودة قانون الصحة النفسية جاء في الوقت المناسب في ظل الظروف التي تعيشها البلاد وفي ظل الأزمات الموجودة على المستوى العالمي والعربي وعلى مستوى اليمن . فأعتقد أن جانب الصحة النفسية مهم جدا الالتفات له وإعطاؤه جل الاهتمام من قبل المختصين ونحن هنا في قطاع الصحة النفسية ومن اختصاصيين نفسانيين وأطباء ومعالجين نطمح لإخراج قانون الصحة النفسية لأنه سينظم عملنا وسيكفل للمريض حقه وللمختص حقه ومتى ما خرج إلى حيز الوجود سيحسن وضع الصحة النفسية بشكل عام . وطبعا في ظل هذه الظروف التي نشاهدها وانتشار الأمراض النفسية بشكل كبير جدا وخاصة في مجتمعنا فإن هذه الفئة محتاجة إلى الاهتمام و الرعاية النفسية ونحن نناشد كل المختصين بالاهتمام بهذا الجانب.

وأضافت: إننا كمختصين ومشاركين في الندوة سنطرح كل آرائنا ومقترحاتنا من منطلق الواقع الذي نعيشه ومن منطلق الظروف التي نراها والتي يجب أن تسير لصالح المريض ولصالح المختصين في العمل . وقانون الصحة النفسية مهم جدا إصداره وإخراجه إلى حيز الوجود.

قانون مهم

أما الأستاذ الدكتور عبد الرحمن سلام القباطي أستاذ الأمراض النفسية والعصبية بكلية الطب جامعة صنعاء والمسئول العلمي للجمعية ورئيس جمعية الصرع في اليمن فقد تحدث بدوره قائلا : إن قانون الصحة النفسية مهم جدا وكان المفروض أن يتم طرحه منذ وقت مبكر لأن المريض النفسي له حقوق كبيرة جدا ونحن نلاحظ أن المرض النفسي يستغل في قضايا كثيرة جدا فمثلا يحجرون على شخص ويقولون انه مريض نفسي من اجل أن يأخذوا أمواله أو أي شخص بينه وبين آخرين عداوات فيقولون أن هذا مريض نفسي . والمريض النفسي من اجل أن تشخصه يجب أن يكون هناك قانون فالوسائل والطرق والأعراض متعددة ويمكن أن يتهم أي شخص أي إنسان بإصابته بالمرض النفسي .

وأضاف: نريد أن يخرج هذا القانون إلى حيز الوجود لكي يأخذ المريض النفسي كامل حقوقه بشكل مرض للجميع.

هل التعليم أفضل وسيلة للإنجاب المنظم ؟

إعداد /جواد الشيباني

يطلق البنك الدولي على تعليم المرأة "الاستثمار الأوحد الأكثر تأثيرا في العالم النامي"، فالعديد من الحكومات تدعم الآن تعليم المرأة ليس لتعزيز النمو الاقتصاد فحسب، ولكن لكي تشجع العائلات الأصغر عددا ، وزيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، وتحسين صحة الأطفال. ويعد تعليم المرأة غاية مهمة في حد ذاتها ولكن هل التعليم هو أفضل الاستراتيجيات قصيرة الأمد لتحسين اختيارات المرأة فيما يتعلق بالإنجاب في اليمن ؟

أكدت بعض الدراسات أن للتعليم تأثيراً إيجابياً في التغلب على العادات والأعراف الاجتماعية والاتجاهات الفكرية والثقافية التي تؤثر سلباً على السلوك الإنجابي، وأن العلاقة وطيدة بين ارتفاع الخصوبة والأمية، وبين انخفاض الخصوبة وانتشار التعليم، إذ كلما ارتفع حجم الأمية في أسرة أو منطقة أو مجتمع مالت الخصوبة إلي الارتفاع، والعكس صحيح.

أي أن هناك علاقة عكسية بين التعليم والخصوبة فكلما زاد المستوى التعليمي انخفضت معدلات الخصوبة الكلية، فقد انخفضت الخصوبة عام (2003م) في أوساط المتعلمات لتصل إلى 2.8 مولود لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية للنساء اللاتي أكملن الثانوية فأعلى بينما بين الأميات بلغ 6.7 مولود لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية. وهذا يعني أنه كلما زاد التحاق الإناث بالتعليم انخفض مستوى الخصوبة خاصة إذا استمر التحاقهن بالمدارس بعد تجاوز المرحلة الأساسية (الابتدائية).

ومن المرجح أن التعليم يمارس أثره الإيجابي على السلوك الإنجابي من خلال:

* ارتفاع سن الزواج، وبالتالي ينخفض متوسط عدد المواليد.

* انخفاض وفيات الرضع، فكلما كان بقاء الأطفال على قيد الحياة معرضاً للخطر، كثرت الولادات كنوع من التعويض عن الأطفال المتوفين أو المحتمل وفاتهم، كما أن وفاة الرضع تخفض من زمن الرضاعة الطبيعية ما يعرض الأمهات لاحتمالات حمل جديدة في مدة قصيرة.

* المتعلمة أكثر معرفة ووعياً بتنظيم الأسرة ووسائله الحديثة، وبالتالي ستكون أكثر استخداما لوسائل تنظيم الأسرة.

* إن التعليم يزيد من ميل المرأة للعمل خارج المنزل ويوسع مجالات اهتمامها على نحو يتعارض مع كثرة الإنجاب.

* المتعلمة أكثر دراية للعناية بصحتها وصحة أطفالها وتغذيتهم وأبلغ أثرا في تربيتهم، بل والتأثير في محيطها من زوج وأقارب وجيران.

* يعمل التعليم على تغيير تصورات الإنسان فيما يتعلق بمزايا الأسرة الصغيرة أو الكبيرة، فتطلعات المتعلمين الاجتماعية والاقتصادية قد تتعارض مع الإنجاب الكثير، إذ أنهم غالباً ما يطمحون لتعليم أبنائهم ويحرصون علي توفير مستوى راق لهم، الأمر الذي قد لا يتيسر مع إنجاب عدد كبير من الأطفال.

* أن تعليم المرأة يفتح أمامها مجال الاتصال بالعالم الخارجي وبالتالي تكون أكثر قبولاً للتغيرات التي تقع في المجتمعات وبالتالي زيادة الاتجاه نحو السلوك الإنجابي السليم.